

النفط الكويتي يرتفع إلى 43.74 دولار للبرميل

اليورو وللنمو خلال الشهر الماضي مع نمو قوي لإنتاج المصانع. وجرت تسوية خام برنت بار ارتفاع 63 سنتاً لبيلغ 44.15 دولار للبرميل، في حين زاد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 74 سنتاً لبيلغ 41.01 دولار للبرميل.

تسوية تعاملات أمس، بدعم بيانات اقتصادية إيجابية، وكشفت البيانات عن ارتفاع النشاط الصناعي في الولايات المتحدة لأعلى مستوى في حوالي عام ونصف خلال الشهر الماضي. كما تحول النشاط الصناعي في منطقة

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 66 سنتاً، ليصل إلى 43.74 دولار، مقابل 43.08 دولار يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. عملياً، تحولت أسعار النفط لارتفاع بحوالي 2% عند

مؤشرات البورصة ترتفع عند الإغلاق.. والمؤشر الرئيسي الخاسر الوحيد

ارتفعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، حيث صعد مؤشرها العام 0.73%، وارتفع السوق الأول 1.05%، وسجل «رئيسي 50» نمواً بنسبة 0.08%، بينما كان المؤشر الرئيسي الخاسر الوحيد بتراجع نسبته 0.13%.

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة 76.66 مليون سهم جاءت بتنفيذ 5451 صفقة حققت سيولة بقيمة 19.71 مليون دينار.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات صعوداً بصدارة التامين مُرتفعاً بنسبة 1.91%، تلاه البنوك بنمو قدره 1.06%، فيما تراجع 3 قطاعات بتصدرها الخدمات الاستهلاكية بانخفاض نسبته 1.29%.

وجاء سهم «فنادق» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 20.53%، بينما تصدّر سهم «عمار» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 4.83%.

وتصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط التداولات على كافة المستويات بأحجام بلغت 19.63 مليون سهم بقيمة 3.74 مليون دينار، ليرتفع السهم عند الإغلاق 2.14%.



«أسواق المال» تجدد تراخيص نظام استثمار جماعي لصندوق «المركز» و«عوائد العقاري»

شركة أعيان للإجارة والاستثمار لتجديد ترخيص صندوق عوائد العقاري، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بعد سداد الرسوم المقررة، اعتباراً من تاريخ 2020/06/30 وقالت أنه يتعين على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ 2020/06/30 وينشر في الجريدة الرسمية.

كما تقرر بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وشهادة ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق عوائد العقاري رقم (0037/2014) (LCIS) الصادرة بتاريخ 2017/09/29، وعلى طلب

بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وكذلك شهادة ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق المركز للدخل الثابت رقم (0030/2014) (LCIS) الصادرة بتاريخ 2017/06/30، ومن ثم طلب شركة المركز المالي الكويتي لتجديد ترخيص صندوق المركز للدخل الثابت.

وبناء على القرار رقم (149) لسنة 2018 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 2018/11/25، قررت هيئة أسواق المال تجديد ترخيص نظام

استثمار جماعي لصندوق المركز للدخل الثابت، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بعد سداد الرسوم المقررة، اعتباراً من تاريخ 2020/06/30 وقالت أنه يتعين على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ 2020/06/30 وينشر في الجريدة الرسمية.

كما تقرر بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وشهادة ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق عوائد العقاري رقم (0037/2014) (LCIS) الصادرة بتاريخ 2017/09/29، وعلى طلب

14 ألف عامل ينتظرون تنفيذ الحكم القضائي والقانون النفطي 1969/28



سالم العجمي

طالب رئيس الفريق التطوعي للعاملين في القطاع النفطي الخاص سالم عبدالهادي العجمي وزير النفط، خلال الفاضل بتنفيذ القانون وحكم محكمة التمييز الصادر سنة 2017 بمنح العاملين في «عقود المقاولين» جميع حقوقهم وامتيازاتهم ومكتسباتهم المشروعة، ومسواتهم بزملائهم في القطاع الحكومي والتعامل مع الجميع ببساطة العدالة.

وحذر العجمي أي جهة كانت من الإجحاف بهذه المكتسبات أو الإنقاص من تلك الحقوق المفروضة بقوة القانون رقم 1969/28، والعدول عن مساواتهم بزملائهم في القطاع النفطي الحكومي، وذلك لما لديهم من خبرة في هذا الميدان والذي يتسم بطبيعة عمل مجهدة وذات مجاهد يعلمها الجميع، مؤكداً أن 14 ألف عامل في القطاع النفطي الخاص ينتظرون إنصافهم بفارغ الصبر ولذا، فقد تم إجراء عدد من الخطوات التصعيدية بداعي حسن الظن بالجهة المسؤولة وأنها ستحقق لهم جميع مطالبهم وحقوقهم المشروعة.

وأفاد العجمي بأن الفريق التطوعي في القطاع النفطي الخاص أجرى الترتيبات اللازمة لعمل وثيقة شرف بهذا الخصوص، مهوراً بتوقيع أعضاء مجلس الأمة الحاليين والمرشحين للمجلس المقبل، معلناً عن البدء بتنفيذ عريضة شعبية وعملية غير مسبوقة لدعم هذه المطالب وجمع آلاف التوقيعات والتي قد تصبح أطول عريضة حقوقية عمالية في الكويت إن لم تكن على مستوى العالم، ما يرسخها للدخول في قائمة غينيس للأرقام القياسية.

ودعا العجمي نواب الأمة إلى تسجيل موقف تاريخي إزاء هذه المطالب، مثنياً على الوقفة الشجاعة من بعض نواب مجلس الأمة الذين

رفضوا الظلم الواقع على العاملين في القطاع النفطي الخاص ومحاوله «قضم» حقوقهم والتمييز بينهم وبين موظفي القطاع النفطي الحكومي، مشيراً إلى أن هؤلاء النواب ناقشوا مع الفريق التطوعي جميع الحقوق والمزايا التي ليست منة وتفضلاً من أحد، إنما جاءت منصوبة في القانون كون جميع الموظفين في القطاعين مواطنين كويتيين.

واختتم العجمي تصريحه بأن الفريق التطوعي للعاملين في القطاع النفطي الخاص سيواصل متابعته لهذا الملف الحقوقي إلى أن يحقق أهدافهم ويضمن إلى الحصول على حقوقهم ومكتسباتهم كاملة، واستخدام جميع الأدوات الممكنة لتحقيق ذلك.

أبرزها ارتفاع شهية المستثمرين عقب عودة تحسن الطلب على النفط

10 عوامل تحدد توجهات مستثمري الأسهم الخليجية خلال شهر أغسطس



وتعويض جزء كبير من خسائر تلك الأسواق في زمن وجيز.

المتحكم الأكبر

وهناك عوامل ستكون المتحكم الأكبر على سلوك مستثمري الأسهم الخليجية بعد إجازة العيد وفي مقدمتها متابعة اتجاهات البورصات العالمية والأهم فيها الأسهم الأمريكية، ومن بين تلك العوامل مدى التطورات الخاصة بالعلاقات المتوترة بين أمريكا والصين خاصة والحرب التجارية العالمية وهي إعلان إلى عامل داخل ببورصات المنطقة وهي إعلان باقي الشركات المدرجة عن نتائج أعمالها خلال الربع الثاني حيث تم الإعلان عن ارتفاع أرباح شركات أشرت إيجابياً بالفعل على أسعار أسهمها بالجلسات الماضية، ومن المتوقع تحسن جميع مؤشرات البورصات الخليجية خاصة أن ثبات كافة المتغيرات دون حدوث أي اضطرابات عالمية يرفع شهية المستثمرين والانتظار النفسي لما بعد الإجازة وهذا سلوك متعارف عليه من جانب مستثمري البورصات بالعالم ككل.

حالة ترقب

وسيطرت حالة الترقب على الأسواق الخليجية قبيل إجازة العيد مع ارتفاع ملحوظ في قيم وأحجام التداول، ويعود ذلك لحالة التفاؤل المنشرة لدى المستثمرين، بعد أن تدافعت أخبار نتائج الأعمال، التي لم تكن بالسوء المتوقع بسبب تأثيرات الجائحة، بل أظهرت بعض الشركات نتائج أعمال، تعبر عن اجتيازها الربع الثاني، باقل خسائر ممكنة، فضلاً عن انحصار مخاوف الأزمة الراهنة بشكل كبير والعودة بشكل شبه طبيعي، مع زيادة وعي المواطنين والمقيمين بأهمية الإجراءات الاحترازية.

شهية المخاطرة

ومن المتوقع بعد عودة الأسواق الخليجية من إجازة العيد وعودة فتح الاقتصاد وحركة التجارة والتداول، ويعود ذلك لحالة التفاؤل المنشرة لدى المستثمرين، بعد أن تدافعت أخبار نتائج الأعمال، التي لم تكن بالسوء المتوقع بسبب تأثيرات الجائحة، بل أظهرت بعض الشركات نتائج أعمال، تعبر عن اجتيازها الربع الثاني، باقل خسائر ممكنة، فضلاً عن انحصار مخاوف الأزمة الراهنة بشكل كبير والعودة بشكل شبه طبيعي، مع زيادة وعي المواطنين والمقيمين بأهمية الإجراءات الاحترازية.

انتهت بورصات الخليج تعاملات شهر يوليو الماضي على تراجع ليبتأكد الاتجاه المتباين الذي سيطر على أسهمها في شهر يوليو وسط اتجاه انظار المستثمرين المتابعة موسم نتائج الأعمال وأسعار المعادن الثمينة التي سجلت أسعاراً تاريخية في تلك الفترة تزامناً مع تصاعد حالات الإصابة عالمياً بفيروس كورونا على الرغم من صعود الأسهم العالمية وأسعار النفط.

وخلال تداولات شهر يوليو لم تكن الأسواق الخليجية على وتيرة واحدة، حيث ارتفعت الأسهم السعودية بنسبة 3.2 بالمائة فيما تراجعت بورصات الكويت والإمارات. وقال محللون إن هناك 10 عوامل ستكون المحدد الرئيسي لتوجهات المستثمرين بأسواق الأسهم الخليجية خلال جلسات التداول الأولى بعد عطلة العيد ومستهل تعاملات شهر أغسطس تزامناً مع توالي عودة النشاط السياحي وفتح الأنشطة الاقتصادية ككل رغم ارتفاع تفشي الوباء مجدداً ببعض دول المنطقة والذي لم يستطع التأثير بشكل قوي على أسعار النفط التي هبطت الشهر قبل الماضي إلى قيعان تاريخية ثم عادت للارتفاع يوليو والبتترول ما زال المصدر الرئيسي للدخل لدى معظم دول المنطقة.

تحسن الطلب

ومن المتوقع أن ترتفع شهية مستثمري الأسهم الخليجية بعد إجازة عيد الأضحى لاسيما بعد تصريحات العديد من متعاملي العقود الأجلة فيما يتعلق بارتفاع أسعار النفط بسبب عودة تحسن الطلب نسبياً تزامناً مع توالي فتح الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى الآخر وهو إعلان العديد من الشركات المقيدة بأسواق المنطقة عن نتائج أعمال تراوحت بين انخفاض في الإيرادات متوقع وقل من المتوقع وارتفاع في إيرادات ومعدلات تشغيل لبعض القطاعات كقطاع التعليم عن بعد وقطاع الرعاية الصحية والأدوية. ومن المرجح أن تظهر قطاعات جديدة يستثمر فيها المتعاملين كقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وخصوصاً قطاع الدفع الإلكتروني والذي أثبت كفاءته القصوى في ظل جائحة كورونا. وسيحاول المتعاملون تركيز تعاملاتهم في الفترة المقبلة أيضاً على الأسهم الخاصة بقطاع البنوك وكذلك قطاع النقل والشحن، وسترتفع السيولة تدريجياً على أسهمه حتى تعود إلى معدلاتها قبل جائحة كورونا وهذا واضح بالمؤشرات العربية مارس 2020؛ للحد من تفشي فيروس كورونا مناطق مقاومة هامة تزامناً مع استئناف حركة السفر وهو العامل الذي سيساهم في زيادة التعافي السريع

وسجلت الشركة أرباحاً بقيمة 9.34 مليون دينار في الربع الأول من العام الجاري، مقابل أرباح بلغت 13.76 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2019، بتراجع في الأرباح بنسبة 32.1%.

وتحولت الشركة للخسارة في الربع الثاني من العام الجاري بقيمة 7.77 مليون دينار، مقارنةً بأرباح الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 14.05 مليون دينار.

وأوضحت الشركة أن من تأثيرات أزمة «كورونا» على الأنشطة الرئيسية (الإيرادات والمصروفات) - بما فيها تأثير الحوافز الحكومية - التأثير على الإيرادات بقيمة تقارب 26.9 مليون دينار، والتأثير على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بخسارة بلغت 442.7 ألف دينار. وحققت «المباني» أرباحاً صافية في العام الماضي بقيمة 56.41 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 52.53 مليون دينار في عام 2018، بارتفاع نسبته 7.4%.



كما عزت الشركة انخفاض الأرباح إلى القرار الذي اتخذته مجلس الإدارة بمنح بعض الخصومات وإعفاء البعض الآخر من رسوم الانتفاع الشهرية لمستثمري ومؤجري الوحدات في «الأقضيون» للحد من تداعيات أزمة «كورونا»، مما نتج عنه ترجع في قيمة صافي أرباح الشركة.

أظهرت البيانات المالية لشركة المباني الكويتية تراجع أرباح الشركة في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 94.4% على أساس سنوي. وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، بلغت أرباح الفترة 1.56 مليون دينار (5.11 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة

تذكير لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة بيت الاجارة القايزة (ش.م.ك.) مساهميننا الكرام ...

ندعوكم لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 و 2017/12/31 للشركة والمقرعهقدهما يوم الأربعاء الموافق 2020/8/12 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في مبنى الوفرة العقارية - شارع أحمد الجابر - دور 9 - غرفة الاجتماعات.

- جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31
- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
 - 2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
 - 3- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
 - 4- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليها.
 - 5- اعتماد عدم توزيع أرباح عن عام 2017.
 - 6- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل مايتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن الفترة المنتهية في 2017/12/31.
 - 7- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.
 - 8- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابية شرعية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

- جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31
- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
 - 2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
 - 3- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
 - 4- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها.
 - 5- اعتماد عدم توزيع أرباح عن عام 2018.
 - 6- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل مايتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن الفترة المنتهية في 2018/12/31.
 - 7- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.
 - 8- انتخاب مجلس إدارة جديد.
 - 9- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.
 - 10- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابية شرعية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.
- يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضورالاجتماع مراجعة مبنى الوفرة العقارية الكائن في مدينة الكويت - شارع أحمد الجابر - دور9 - هاتف رقم 22421314 مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم، أو من ينوب عنهم لاستلام دعوة الحضور واستمارة التوكيل.

«فيوتشر كيد» تتحول للخسارة بالنصف الأول بقيمة 2.1 مليون دينار

أظهرت البيانات المالية لشركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية (فيوتشر كيد) تحول الشركة للخسارة بنهاية النصف الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الثلاثاء، بلغت خسائر الفترة 2.1 مليون دينار (6.88 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 457.21 ألف دينار (1.5 مليون دولار) بالنصف الأول من العام الماضي.

وقالت الشركة في البيان: إن تراجع النتائج خلال فترات المقارنة يعود إلى إغلاق كافة المراكز الترفيهية بناء على قرار مجلس الوزراء الكويتي في 11 مارس 2020؛ للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).